



بلاغ صحفي

المركز اليمني لحقوق الإنسان يختتم ورشة عمل قانونية بعنوان

"تطوير مناهج التدريب في القانون الدولي الإنساني وموائمتها مع القانون اليمني"

اختتم المركز اليمني لحقوق الإنسان أعمال ورشة عمل " تطوير مناهج التدريب في القانون الدولي الإنساني وموائمتها مع القانون اليمني " والتي عقدت خلال الفترة (من 21 الى 27 ديسمبر 2020م) .

الورشة التي أدارها النائب العام السابق القاضي / عبدالعزيز البغدادي ، وشارك فيها أساتذة القانون من جامعة صنعاء وقضاة وأعضاء نيابة ومحامون وخبراء قانونيين من النيابة ووزارات العدل والداخلية والخارجية ناقشت المواد التدريبية الخاصة بمنظمة نداء جنيف والتي تضمنت المفاهيم والمبادئ والنصوص الواردة في ميثاق القانون الدولي الإنساني ، وخلال جلسات النقاش تم إضافة وتعديل النصوص الواردة فيها بما يتوافق مع المعايير التي تضمنتها ميثاق القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة وبما يوائم الدستور والقوانين اليمنية، وبحيث تصبح المادة نواة للمنهج التدريبي المعتمد كدليل للتدريب على مواد القانون الدولي الإنساني في بلادنا.

وقد أكد القاضي / عبدالعزيز البغدادي على أهمية مخرجات الورشة وتوصياتها ، مشيداً بالروح المسؤولة للمشاركين واثرائهم للنقاشات بموضوعية وبانسجام متميز ، من جانبه نوه البروفسور / عبد المؤمن شجاع الدين على أهمية استمرار مثل هذه الورش حتى يتم الخروج بمنهج شامل في القانون الدولي الإنساني يركز على أولويات المرحلة التي تمر بها البلاد ، السفير / وحيد الشامي بدوره شدد على ضرورة الرفع بمخرجات وتوصيات الورشة والعمل على تنفيذها .

إسماعيل المتوكل رئيس المركز اليمني لحقوق الإنسان شكر المشاركين وتفاعلهم الكبير مع الورشة مثنياً دعم حكومتي هولندا وسويسرا لتنفيذ الورشة ، وكذا استجابة الجهات الحكومية خاصة جامعة صنعاء والنيابة العامة ووزارتي العدل والداخلية والمجلس الأعلى لإدارة الشؤون الإنسانية ، معلناً أن المركز بصدد تنفيذ العديد من الورش والفعاليات الرامية لتعزيز مبادئ العدالة و التوعية والتأهيل في القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان خلال العام 2021م.

وفي ختام الورشة تلى د. خالد الكميم بياناً صادراً عن المشاركين في الورشة تضمن أهم التوصيات التي اعتمدت لرفعها للجهات المعنية ، وكان أهمها إعداد البرامج التدريبية المتخصصة الموجهة لأحكام القانون الدولي الإنساني لتشمل مختلف الجهات وشرائح المجتمع ، واعتماد مقرر القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضمن مقررات الشهادة الجامعية الأولى والدراسات العليا وكذا إعادة تدريس مادة حقوق الإنسان في المعهد العالي للقضاء ، والاستفادة من أحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية والأعراف اليمنية في تدعيم المواد التدريبية.

كما طالبت التوصيات بتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في الانتهاكات والجرائم كافة التي ارتكبت على بلادنا من قبل تحالف العدوان منذ 26 مارس 2015م، والاستمرار في المطالبة بتشكيل لجنة دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في جرائم العدوان والجرائم المرتكبة ضد اليمن مع التأكيد على ضرورة استمرار التعاطي الإيجابي من قبل المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني مع فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن ويطلب بدعم الفريق الوطني المكلف من حكومة الإنقاذ بالتعامل مع الفريق، ورحب المشاركون في بيانهم بتوصية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن في تقريره الثالث التي طالبت بإحالة ملف اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

المشاركون عبروا في ختام بيانهم عن جزيل الشكر والامتنان للمركز اليمني لحقوق الإنسان والمانحين على ما قاموا به من جهود في التحضير والترتيب والإدارة لهذه الورشة واختيارهم لهذا الموضوع الإنساني بالغ الأهمية.

صادر عن المركز اليمني لحقوق الإنسان

2020 /12 /28م



الرقم:

التاريخ: 2020/12/28م

المرفقات:

*مرفق البيان الصادر عن المشاركين في الورشة مع التوصيات .